

بين الشد والجذب المستمر:

العلاقات الإيرانية - الأمريكية

تحليل الاسبوع

تشير العلاقات الإيرانية الأمريكية جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية الأكاديمية بين من يرى بأن تلك العلاقات اتفاقيات غير معلنه وتحالفات سرية واضحة وبين من يبغي ذلك فلا يرى أساساً لوجود علاقات إيرانية أمريكية وإنما صراعاً بين مشرعين فما هي حقيقة ذلك وأن كان لا تظهر عند استقراء تاريخ العلاقات الثنائية بين إيران والولايات المتحدة بأنها قيمة لأن الأولى سابقة كمكون حضاري على الثانية لما يقارب القرن وكذا مساهمتها في مسيرة الدعوة الإسلامية لما يزيد على ١٤٠٠ قرن فهي حضارتين في آن واحد بينما في الحقيقة الواقع فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تنشأ إلى حين الوجود كاتحاد فيدرالي إلا بعد تحررها من الاستعمار البريطاني في القرن الثامن عشر كما أنها لم تظهر كقوة دولية من موازين السياسية العالمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م إلا أنها قبل ذلك التاريخ كانت قد أقامت علاقات مع إيران جراء الإعلان الرسمي عنها عام ١٩٤٤م لكن تلك العلاقات بين الجانبين لم تكن وفق الأسس والمعايير الدولية لأنها انحصرت على تحالف بين واشنطن ونظام الشاة لذلك عارض الشعب

الإيراني استمرار ذلك التحالف واعتبره شكلاً من المساس بسيادة إيران ولا يقوم على علاقات إيجابية وبناءة لخدمة البلدين. وعلى إثر قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢م بقيادة جمال عبدالناصر في مصر أثرت تلك الثورة في مسار التحولات السياسية داخل منطقة الشرق الأوسط لذلك قاد الزعيم الإيراني مصدق ثورة ١٩٥٢م وشكل حكومة وطنية وأعلن تأميم النفط واعتباره ملكية لإيران لكن الولايات المتحدة تدخلت بشكل سافر ضد تلك الثورة لكي يبقى نظام الشاة ويبقى تحالفه مع واشنطن مضر بإيران وعلاقتها الدولية لذلك استمرت معارضة الشعب الإيراني لعلاقة التبعية والارتهاق حتى عام ١٩٧٩م حيث شهدت إيران حركة تحول في مسار تاريخها السياسي وأنهت النظام المتخالف مع واشنطن ولم تمنح القيادة السياسية التي قادته ذلك التحول التاريخي لأن يكون لإيران علاقات قائمة على التكافؤ مع أمريكا وليس على التبعية والارتهاق والتدخل في الشؤون الإيرانية الداخلية. لكن واشنطن عارضت أي أشكال إيجابية من جانبها لإقامة علاقات مع إيران لأن النظام الذي كان متحالفاً معها كان يعمل ضد المشروع الأمريكي بينما الحركة التي حصلت على ذلك النظام أتجه نحو تأسيس مشروع

إسكندر الميرسي

الاستقلال السياسي والاقتصادي وألقت كافة أشكال التعاون مع العدو الصهيوني مما جعل القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في حرب مباشرة مع إيران التي أدركت خطر تحول الحرب بالوكالة ضدها إلى الحرب المباشرة في ظل حالة التوتر المتصاعد الذي وصل حد العداء والقطيعة مع واشنطن. خاصة بعد إنهيار الاتحاد السوفياتي، اعتبرت أمريكا إيران رمزاً للأصولية الإسلامية وأنها العدو الجديد بعد انهيار السوفييت على إثر سقوط موسكو زعيمة المعسكر الاشتراكي وتصاعدت حالة العداء المتبادل بين واشنطن وطهران، لذلك أصدر الكونجرس الأمريكي ما يعرف بقانون داماتو الاقتصادي عام ١٩٩٦م والذي ضمن فرض عقوبات على الشركات الأوروبية والأمريكية المتعاملة مع إيران، وحاولت الدبلوماسية الإيرانية حلحلة المصالح الأمريكي لا سيما في فترة الرئيس محمد خاتمي وذلك عام ١٩٩٧م، لأنه فاز في انتخابات ديمقراطية مثلاً للحركة الإصلاحية فشهدت العلاقات بين الجانبين نوعاً من التهدئة خاصة بعدما دعا ذلك الرئيس إلى أهمية الحوار الحضاري بين الشعوب والأمم.

لكن الإدارة الأمريكية اعتبرت تلك الدعوة بأنها تشكل مجالاً لاخترق الحالة السياسية الإيرانية دوناً مراعاة لأهمية إقامة علاقات متكافئة لما فيه مصلحة الشعبين الإيراني والأمريكي، وبالتالي فإن حالة القطيعة في العلاقات الأمريكية الإيرانية ترجع إلى الدور المتعاظم للوبي الصهيوني وتأثيره على الإدارة الأمريكية، بدليل أن ذلك اللوبي لجأ إلى ممارسة ضغوطات قوية على إدارة الرئيس الأمريكي كلبنتون لكي يوقف أي تحسين للعلاقات مع إيران، لذلك فإن علاقات أمريكا مع إيران تبدو محكومة بتأثير ذلك اللوبي الذي يعارض إقامة أي علاقات مبنية على معايير التكافؤ لأسباب كما سبق وأن أوضحنا تتعلق بدعم إيران لحركة المقاومة، لا سيما والإدارة الأمريكية في عام ٢٠٠٠م وضعت إيران ضمن الدول الراحعة للإرهاب الدولي، بدليل أنها أيضاً أدرجت بعام ٢٠٠٢ حزب الله في لائحة الإرهاب.

وبالتالي فإن الخلافات السياسية الظاهرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية إيران الإسلامية ترجع كما أسلفنا إلى عام ١٩٧٩م، ثم تطورت تلك الخلافات فيما بعد، حيث حرصت إدارة جورج بوش على تحسين علاقاتها مع طهران، ويرجع ذلك كما سبق الإشارة لتحقيق أهداف استراتيجية تخدم السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، تراجعت الإدارة الأمريكية عن وضع إيران في قائمة ما يسمى بالإرهاب الدولي، حيث سعت أمريكا للحوار مع إيران عبر بريطانيا حيال الوضع في أفغانستان، وما لا شك فيه أن الثورة في إيران على لسان المرشد الأعلى كانت قد أدانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وشملت تلك الإدانة أعمال الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة.

بيد أن الدولة الإيرانية قبلت حينها بالوساطة البريطانية انطلاقاً من رؤية محددة إزاء قراءة الأوضاع في أفغانستان لأن حركة طالبان كانت ترى بإيران دولة كافرة يجب استئصالها من الوجود وكانت تلك الحركة تعارض إقامة علاقات إيرانية أفغانية، فكان من الطبيعي أن تتفاهم إيران مع أمريكا الوضع في أفغانستان وفقاً لحسابات استراتيجية تبدو على صلة بالبعد الجغرافي الخاص بالأمن القومي لإيران، وثبت أن رؤية السياسة الخارجية الإيرانية التي عارضت الغزو الأمريكي لأفغانستان برغم ذلك التنسيق أياها رؤية صحيحة، وعندما أدرك الأمريكيون والبريطانيون ذلك الجانب أثناء احتلالهم لأفغانستان بدأ خلال العامين الماضيين يتحاورون مع طالبان ويحرضون على تقويتها لكي تكون ضد إيران.

لذلك فإن التوتر دائماً ما يكون سمة بارزة في العلاقات الأمريكية الإيرانية المفترضة والتقارب دائماً ما يكون ناتج عن صراع القوى في السياسة الدولية، فما حدث في العراق مثلاً أن أطراف عربية سهلت من جانبها لأمريكا احتلال العراق دون فهم من قبل تلك الأطراف لما سينتول إليه الوضع بعد احتلال العراق، وكانت أمريكا وبريطانيا يرون بذلك التسهيل مكسباً يعزز مصالحهم، لكنه كان يتطلب تنسيقاً مع إيران لأنها قوة مؤثرة في العراق بيد أن ذلك التنسيق بقدر ما كان من قبل الإيرانيين محللياً يحمل طابع التكتيك فإنه كان بالتأكيد تنسيقاً مدروساً يتعلق بخصوص مرحلة ما بعد احتلال أمريكا للعراق، وهو ما يظهر أن السياسة الخارجية الإيرانية تبنى علاقاتها مع أمريكا وفقاً لجانب التكتيك المحلي لتعزيز ثوابتها الاستراتيجية خلافاً للعرب الذين يتعاملون مع أمريكا بلا تكتيك وبلا استراتيجية، مما جعلهم صدى تابع للسلطة الأمريكية، بدليل أن التوتر الذي تشهده العلاقات الإيرانية الأمريكية والذي وصل حد القطيعة شبه المطلق قد جعل الإدارة الأمريكية في تأثيرها على بعض البلدان العربية تعترض على إقامة أي علاقات مع إيران، وذلك يؤكد هيمنة السياسة الدولية على معارضة ليس البرنامج النووي الإيراني كأحد محاور النزاع الأمريكي الإيراني فقط، ولكن معارضة أي علاقات لإيران مع دول تحفل فيها العلاقات مع أمريكا أو لوية على ما عداها من علاقات مع دول أخرى، وقد شمل ذلك حتى دول عربية وإسلامية، وهو ما يعني أن التطلع الإيراني نحو تكثيف عوامل الاستقلال في القرارين السياسي والخارجي لإيران قد زاد من حجم معارضة أمريكا لعلاقات إيران الخارجية، وتلك الحالة فوقيتها الدبلوماسية الإيرانية في العراق بالنظر لعلاقتها المتميزة مع بغداد، لذلك فإن الإدارة الأمريكية تخشى من اتساع نمو علاقات إيران في السياسة الدولية.



الرئيس اللبناني يحدد ١١ يونيو موعداً لاستئناف الحوار الوطني

■ بيروت/ (ف ب) حدد الرئيس اللبناني ميشال سليمان ١١ يونيو موعداً لاستئناف الحوار الوطني بين ممثلي كل الأطراف السياسية للبحث في موضع سلاح حزب الله وانتشار السلاح بشكل عام في لبنان، بحسب ما جاء في بيان صادر عن المكتب الإعلامي للرئاسة اليوم الاثنين.

وقال سليمان في نص الدعوة الموجة إلى القيادات السياسية، بحسب البيان: يسرني أن أدعوك إلى حضور الاجتماع الذي ستعقد هيئة الحوار الوطني الساعة الحادية عشرة (٨:٠٠ غ) قبل ظهر الاثنين ١١ يونيو ٢٠١٢، في قصر رئاسة الجمهورية في بيروت (قرب بيروت) لمناقشة موضوع الاستراتيجية الوطنية الدفاعية - واضح أن النقاش يشمل معالجة موضوع السلاح من ثلاثة جوانب: سلاح المقاومة وكيفية إعادة تجهيزها، سلاح الدولة، وسلاح الأمن؛ وكيفية تعزيز الأمن والسيادة الفلسطينية خارج المخيمات وكيفية إنهاءه والسيادة الفلسطينية داخل المخيمات وكيفية معالجة نزوح السلاح المنتشر داخل المدن وخارجها.

وأشار سليمان إلى أن الدعوة تأتي في ضوء الأحداث الأخيرة وما خلفتها من قلق عميق لدى المواطنين بشأن أهمهم وسلامتهم، واستمرار إسرائيل في تهديدها وخربقتها للسيادة اللبنانية واستمرارها للمخاطر المحيطة بالوطن والتي أصبح من الواجب التوافق على طرق معالجتها.

وقعت خلال الأسابيع الماضية سلسلة توترات أمنية في لبنان بين مجموعات مؤيدة للسلطة السورية وأخرى مؤيدة لحركة الاحتجاج في طرابلس (شمال) وبيروت نسبت بسقوط قتل وجرحي وحادث انفجار في المخيمات، واقتحامها على ضبط السلاح والاحتجاج من قطع الطرق بالإطارات المشتعلة والوقوف والقيام برودو فعل عنيفة وسلبية في مواجهة كل تطور.

وساهم في صب الزيت على النار مقتل رجل دين سني ورفيقه برصاص الجيش الذي اتهمه البعض بتفجير، وأمر سورية، وخلف ١٢ لبنانياً شيعياً في سوريا بإلزال مصيرهم مجهول.

ويدور جدل مزمن في لبنان حول سلاح حزب الله الذي يمتلك ترسانة ضخمة من الأسلحة الثقيلة والصواريخ، وتطالب المعارضة بنزع هذا السلاح معتبرة أن الحزب الشيعي يستخذه للضغط على الحياة السياسية.

احتمال تأجيل انتخابات ليبيا

■ طرابلس توقع مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي أسس تأجيل الانتخابات البرلمانية. وبعد الانتخابات التي ستشغل المجلس المعني بصياغة دستور جديد حذر زاوية في تصريح للصحف أن النتائج الجديدة بعد الانفضاض الشعبية التي اطلقت بالتعليق معمر القذافي العام الماضي.

وقال عبد الجليل لرويترز إن كل شيء يتوقف على طموح المرشحين والتي ستؤدي إلى تأجيل الانتخابات.

ويجب على المرشحين اجتناب اول عملة تدقيق ويمكن لهم تقديم طعن امام المحكمة. وكان من المقرر ان تجري الانتخابات في ١٩ يونيو إلا ان عبد الجليل لم يحدد موعدا جديدا او مدة تأجيل الانتخابات.

استعادة ممر حيوي من المتمردين قرب مقديشو

■ مقديشو/ أكد الاتحاد الأفريقي أن قواته والقوات الصومالية امتت مر مساعدات حيوية بين العاصمة ومعقل سابق للمتمردين بالقرب من مقديشو وأنه انتزعت السيطرة على منطقة يعتقد أن بها نحو ٤٠٠ ألف نازح بسبب الصراع.

وسيطرت قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال (أميسوم) والقوات الصومالية يوم الجمعة على بلدة الجوي التي كانت معقلاً لتفري حركة الشباب المرتبطة بالقاعدة. وقالت أميسوم في بيان تلقت وكالة رويترز إن العملية المشتركة سيطرت ذلك على عيشلا بابها المغلق الأخير للشباب في أحر المتمد. ٣٠ كيلومتراً وأنه امتت بذلك العمل في المنطقة أمام جماعات الإغاثة.

واستخدم متعمري الشباب قاعدة استراتيجية لنش هجمات مقطعة على العاصمة الصومالية مقديشو.

ويذكر أن الممر الواقع إلى الشمال الغربي من مقديشو به ٤٠٠ ألف نازح في أكبر تجمع للنازحين في العالم.

وأعدت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة يوم الجمعة ان القتال في الجوي تسبب في نزوح ٦٢٠٠ شخص.

وقالت أميسوم في بيانها العملية التي استمرت أسبوعاً... سحقت بشلق حركة تنقل المدنيين بين الجوي ومقديشو وأعلنت لمرسة لوكالات الانسانية بالاندخول إلى المنطقة.

وأضافت في السابق كانت الشباب تمنع منظمات الإغاثة من تسليم المساعدات إلى الموجودين في الممر.

وتشن حركة الشباب حملة دائمة مستمرة منذ خمس سنوات لاطاحة حكومة الصومال التي يدعمها الغرب وفرض تفسيرها المتشد للشرعية الإسلامية.

ومارزت الحركة سيطر على مناطق من وسط الصومال وجنوبه لكن قوات كينيا وإثيوبيا تلاحقها وتطردها من معاقلها بعد أن توغلت قوات الدولتين في الأراضي الصومالية لساعدة حكومة مقديشو.

تركيا تستعد لإحكمة عسكريين إسرائيليين بقضية غزة

■ اسطنبول/ وكالات وافقت محكمة في اسطنبول أمس على محاكمة أربعة من قادة الجيش الإسرائيلي متهمين بالتورط في مقتل الأتراك التسعة سنة ٢٠١٠م في غارة شنها كومندوس إسرائيلي على سفينة مساعدة إنسانية تركية متوجهة إلى غزة، على ما أفادت وكالة الأناضول للأنباء.

وأوضحت الوكالة أن المحكمة وافقت على مذكرة اتهام رفعها الأسبوع الماضي مدع مطالب بالسجن مدى الحياة بحق قائد أركان الجيش الإسرائيلي غابي أشكينازي والفئتين السابقين لسلاح الجو والبحرية البعازر القفر مارون وأفيشاي ليفي وقائد الاستخبارات السابق عاموس يدلين.

وتفترض هذه الموافقة فتح محاكمة ستحدد محكمة جلستها الأولى خلال الأسابيع القادمة، ويبدو أن المحاكمة ستظل رمزية في الأساس لأن إسرائيل ترفض تماماً محاكمة عسكرييها وتسليمهم. وسبب الملاحقة هو الهجوم الذي شنته كومندوس إسرائيلي في ٣١ مايو ٢٠١٠م في المياه الدولية على سفينة ما في ممرها التي كانت تقود أسطول مساعدة إنسانية يحاول الوصول إلى قطاع غزة الخاضع لحصار إسرائيلي.

وتستند مذكرة الاتهام إلى شهادات نحو ٦٠٠ شخص منهم ركاب الأسطول الـ٤٩ الذي كان يعد ستة زوارق وإقارب الضحايا. وتفيد الوثيقة المرفقة من ١٤٤ صفحة أن الجنود الإسرائيليين أفرطوا في استعمال القوة ضد المضمانيين مع القضية الفلسطينية.

وأفادت الوثيقة لا يمكن التحدث عن الدفاع المشروع عن النفس باستعمال أسلحة متطورة وإطلاق رصاص كثيف على أناس كانوا يحملون معاق وإعلاماً. وفي سبتمبر الماضي اعتبر تقرير الأمم المتحدة الذي يحمل اسم بائير، مبالغاً فيه وغير معقول تلك التكتل العسكري، لكنه اعتبر مشروعاً الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة.

وأثارت هذه القضية أزمة دبلوماسية خطيرة بين تركيا وإسرائيل بعد أن كانتا حليفتين خفضت أثيرها اتقرة من بعثتها الدبلوماسية لدى الدولة العبرية وعلقت تعاونها العسكري معها وطرقت السفير الإسرائيلي.

إعادة انتخاب لاريجاني رئيساً للبرلمان الإيراني

■ طهران/ وكالات تم التجديد لعلي لاريجاني أمس لرئاسة مجلس الشورى الإيراني الذي انتخب مطلع مايو، أمام منافسه المحافظ أيضاً غلام علي حداد عادل الذي يدعو إلى انتجач خط أكثر اعتدالاً إزاء حكومة الرئيس محمود احمدي نجاد.

وقد حصل لاريجاني على ١٧٣ صوتاً مقابل ١٠٠ صوت لحداد عادل من أصل ٢٧٥ صوتاً من إجمالي نواب المجلس البالغ عددهم ٢٩٠ نائباً.

ويحظى لاريجاني (٥٥ عاماً) بدعم المحافظين الأوفر تشهدا وانتقاداً لأحمدي نجاد، والذين يحتفلون على ما يبدو بهيمنتهم على البرلمان الجديد.

ونال حداد عادل (٦٧ عاماً) تأييد المحافظين المقربين من الحكومة. وكان يعتبر أن على البرلمان أن يخفف من معارضته للرئيس.

وينتمي لاريجاني إلى أسرة نافذة داخل الحكم المحافظ في إيران. فأحد أشقائه آية الله صادق لاريجاني يتولى رئاسة السلطة القضائية فيما شقيقه الأخير محمد جواد لاريجاني هو مستشار لدى السلطة القضائية لمسائل حقوق الإنسان.

وكان قد ترشح في ٢٠٠٥م إلى الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها محمود احمدي نجاد.

ويرث لاريجاني مجلس الشورى منذ ٢٠٠٨م. وكان يشغل قبل ذلك بين العامين ٢٠٠٥م و٢٠٠٧م منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي وكلف بصفتها تلك بالمفاوضات مع القوى العظمى حول الملف النووي الإيراني.

وقد أكثر منذ سنتين انتقاداته للرئيس احمدي نجاد وخصوصاً في المجال الاقتصادي حيث هاجم البرلمان بشدة السياسة الحكومية.

وللمرة الأولى في ظل الجمهورية الإسلامية استدعى الرئيس أمام البرلمان في مارس الماضي لمساعده من قبل النواب.

وكان حداد عادل (٦٧ عاماً) شغل منصب رئيس مجلس الشورى بين ٢٠٠٤م و٢٠٠٨م قبل أن يترق مكانه لعلي لاريجاني.

وتهيمن على البرلمان الجديد فصائل محافظة مختلفة تتحالف أو تتواجه في الائتلافات غالباً ما تكون أطرها غامضة في غياب أحزاب واضحة المعالم.

أما التيار الإصلاح في النظام الذي تعرض للقمع إثر الاحتجاج على إعادة انتخاب الرئيس احمدي نجاد يونيو ٢٠٠٩م فلم يعد يمثل سوى ٣٠ نائباً في مجلس الشورى.

